

ميثاق

حركة رشاد

من أجل دولة العدل والحكم الراشد في الجزائر

قائمة المحتويات

0. لماذا رشاد؟
1. حركة رشاد وأهدافها
2. قيم ومبادئ حركة رشاد
 - 1.2. دولة القانون
 - 2.2. الشرعية
 - 3.2. السيادة
 - 4.2. الطابع المدني
 - 5.2. المساواة
 - 6.2. الطابع الاجتماعي
 - 7.2. التبصر
 - 8.2. المشاركة
 - 9.2. الفعالية
 - 10.2. الشفافية
 - 11.2. المساءلة

0. لماذا رشاد؟

بالنسبة لحركة رشاد، لا يمكن بناء أمة منسجمة ومتفاعلة مع واقع عالم اليوم أمة تستحق أن نفتخر بها لدى تسليم مقاليدها للأجيال القادمة، إلا من خلال المشاركة الحقيقية لجميع الجزائريين من أجل إدارة شؤون بلدهم وعن طريق استعادة المواطنين في القائمين على الحكم، وذلك من خلال إنشاء دولة القانون الحقيقية.

وفي عالم يزداد عولمة وفي ظل وضع إقليمي جد مضطرب، تتفاقم فيه جميع أشكال التطرف بسبب تزايد قلق وبؤس الشعوب، لا يمكن ضمان سلام و استقرار المنطقة إلا بإقامة دولة القانون والحكم الرشيد في الجزائر، وهو شرط لا مناص منه إذا أردنا حقا بناء الصرح المغربي، وتعزيز العلاقات مع شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا والعالم العربي والعالم الإسلامي.

كانت ولا تزال هذه هي النظرة التي تتبناها حركة رشاد وتسير وفقها، رافضة محاولات الانقسام الزائف بين الإسلام والدولة والديمقراطية وكذلك تلك المتعلقة بالثقافة أو اللغة. ووفاء منها لمبادئ 1 نوفمبر 1954، تعترم رشاد دمج جميع هذه المكونات للشعب الجزائري في مشروع مجتمع قائم على القناعات والمبادئ التي تقوم عليها هوية الشعب.

وبطبيعة الحال يتطلب هذا الطموح، من جانب المبادرين إلى تحقيق تغيير، رؤية متبصرة، وإخلاص وتفاني في العمل، والوفاء للقيم الأساسية لشعبنا.

النظام القائم في الجزائر منذ الاستقلال، وخاصة بعد انقلاب يناير 1992 أدخل البلاد برمته في طريق مسدود، بحيث جعل البلاد يعيش حالة مأسوية ناجمة عن تحكم الاستبداد وتفشي الفساد مما تسبب في انهيار أركان الدولة، وما صاحبها من تفهقر في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن تقييد الحريات المدنية، والإقصاء السياسي والتخبط في أزمة هوية متفاقمة. ويشهد على هذا الوضع المأسوي غالبية الجزائريين، كما تعزز العديد من المؤشرات والدراسات التي أجرتها المنظمات والمعاهد الجزائرية والدولية هذا التقييم للوضع المتردي في البلاد.

من جهة أخرى، فإن ثقافة تسوية الخلافات السياسية عن طريق العنف الموروثة عن فترة الكفاح من أجل التحرير، إلى جانب عجز الطبقة السياسية في التحرر من وصاية الجيش وجهاز المخابرات وفشلها في التأسيس لنظام يكرس سيادة السلطة المدنية على السلطة العسكرية، فقد شكل كل ذلك الأرضية الخصبة لبناء نظام غير قادر على إرساء مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي كفيل بضمان تحقيق نمو اقتصادي سليم وتوفير فرص الشغل وتحقيق التماسك الاجتماعي أو حتى مجرد تلبية الطموحات المشروعة للشعب.

لكن هذا التشخيص يفرض علينا بالمقابل عدم إغفال أن مسؤولية المأزق الذي تتخبط فيه الجزائر اليوم لا تقع فقط على عاتق الجيش الذي يتحكم في النظام السياسي منذ الاستقلال، بل أن النخب السياسية المدنية التي أبانت عن قدر كبير من العجز وعدم قدرتها على التواصل مع المواطنين وتكريس نشاطها لخدمتهم، تتحمل هي أيضا جزءا من هذه المسؤولية.

ونظرا للوضع المأسوي الذي يجتازه بلدنا منذ أكثر من عقدين من الزمن، فلا مناص من فعل مواطني سلمية تجتمع حوله كافة فئات الشعب الجزائري لتمكينه من تحمل المسؤولية اللازمة لبناء مستقبل قائم على الكرامة والعدالة والحرية.

ومنذ نشأتها في 2007، برزت حركة رشاد كقوة سياسية مبتكرة، تضع نفسها في قطيعة مع أفكار وممارسات الماضي، قوة قادرة على تقديم للشعب الجزائري بديل ذي مصداقية وواقعية من أجل تغيير جذري يكون في مستوى قناعاته وتطلعاته المشروعة.

2. قيم ومبادئ حركة رشاد

بما أنّ حركة رشاد ليست حزبا سياسيا فإنها لا تنوي عرض برنامج سياسي - فهذه مهمة الأحزاب المختلفة - ولكن تقترح أرضية قيم ومبادئ ترى أنها تشكل أساسا مشتركا بين الجزائريين.

تعمل رشاد على أن تكون السلطة السياسية التي تحكم جزائر الغد: (1) ملتزمة بدولة القانون، (2) شرعية، (3) ذات سيادة، (4) مدنية، (5) منصفة، (6) اجتماعية، (7) متبصرة، (8) تقوم على الشراكة، (9) والفعالية، (10) والشفافية، (11) والمساءلة.

وعلى هذه السلطة أن تتركس على أرض الواقع القيم والمبادئ الآتية:

1.2. دولة القانون

- ينبغي أن تسهر الدولة على الفصل الفعلي بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛
- يتوجب على الدولة ضمان عدم انتهاك الشرف والكرامة والأمن وحق الحياة و الملكية المكتسبة بطريقة شرعية، والحقوق و الحياة الخاصة لجميع المواطنين؛
- يتوجب على الدولة أن تنشئ المؤسسات والآليات السياسية والقانونية والتربوية والاجتماعية قصد ضمان الدفاع عن حقوق النفس البشرية لجميع المواطنين والعمل على النهوض بها.

2.2. الشرعية

- النظام الشرعي الوحيد هو النظام المنتخب بحرية ونزاهة من قبل الشعب والذي يضع نفسه في خدمة المصالح العليا للأمة؛
- لا يمكن اعتبار أية عملية انتخابية حرة إلا إذا احترمت حقوق الإنسان وتم ضمان الحريات الأساسية، ومنها: حرية التعبير، حرية التجمع، حرية التقدم للاستحقاقات كمنتخب أو حزب أو مرشح، غياب الإكراه، تيسير سبل الوصول إلى مراكز الاقتراع، حرية التصويت السري، حرية التقدم بالشكوى والاحتجاج على التجاوزات؛
- لا يمكن اعتبار أي عملية انتخابية نزيهة إلا إذا كانت الإدارة المكلفة بتنظيم الانتخابات غير متحيزة، وكان القانون الانتخابي محميا بموجب الدستور، وكان الاقتراع عاما، وسبل الوصول

1. حركة رشاد وأهدافها

تصبو حركة رشاد، من حيث مقاصدها وأسلوب عملها وأهدافها، إلى أن تكون بمثابة أداة للتجديد الشعبي من أجل التغيير الذي يمكن الجزائريين من العيش في بلد حر، تحكمه دولة القانون ويضبطه التسيير الراشد، من خلال إدارة سليمة للشؤون العمومية على مختلف مستويات الدولة، على أن يكون هذا التسيير فعالا وعقلانيا ونزيها وشفافا وقابلا للمساءلة. إنّ حركة رشاد ليست حزبا سياسيا، لأنها تعتقد أنّ الوضع الحالي في البلاد لا يسمح بنشاط سياسي حقيقي حر يمنح الجزائريين فرصة حقيقية لممارسة مسؤولياتهم السياسية واختيار هم بكل حرية من يمثلهم من خلال انتخابات حقيقية.

كما تتطلع حركة رشاد إلى أن تكون تجمعا سياسيا واجتماعيا وفكريا من أجل إحداث تغيير حقيقي للنظام السياسي السائد، لقناعتها الراسخة بأن مثل هذا التغيير الذي من شأنه أن يحرر الجزائريين تحريرا تاما ويضمن لهم فضاء ديمقراطيا أرحب، هو وحده قادر على إضفاء معنى حقيقي للتنافس السياسي الشريف، يكون في صالح الجزائريين.

وتصبو رشاد أيضا إلى أن تكون حركة شعبية أصيلة، تسييرها قيادة جماعية تعمل على تجسيد معايير التسيير الراشد، بدءا من داخل صفوفها

رشاد هي حركة في جوهرها معارضة للسلطة الحالية، ومن ثم لن تقبل بأي حال من الأحوال تبني موقف من شأنه أن يساعد السلطة على الاستدامة أو التجدد حركة رشاد مفتوحة لجميع الراغبين والراغبات في الانضمام إلى مسار التغيير المنشود.

تعتمد حركة رشاد الطرق اللاعنفية سبيلا لتحقيق أهدافه، وتلتزم بإشراك كل فئات الشعب الجزائري والإصغاء إليها.

إنّ حركة رشاد افتناعا منها بعدم قدرة أي قوة سياسية، مهما كانت، أن تحدث لوحدها التغيير المنشود، مفتوحة لكل مبادرة تهدف إلى مد الجسور بين الفاعلين السياسيين في الجزائر من أجل بناء علاقات ثقة بينهم ومن شأنها أن تسهم في تجميعهم.

البلاد الترابية والدفاع عنها في وجه التهديدات الخارجية؛

- يمتنع الجيش عن التدخل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- يقر الجيش بأن الشعب الذي ينبثق عنه هو صاحب السيادة، ويتعين عليه احترام التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن ممارسة تلك السيادة.

5.2. المساواة

- ينبغي على الدولة أن تضمن المساواة بين المواطنين أمام القانون دون تمييز بناء على اللون أو العرق أو اللغة أو الجنس أو الوضعية الاجتماعية أو المعتقد السياسي؛
- يتعين على الدولة أن تضمن للجميع الحريات الأساسية، الفردية منها والجماعية، في إطار الدستور؛

- ينبغي على الدولة أن تعترف بجميع العناصر المكوّنة للشخصية الجزائرية، والمتمثلة في الإسلام والعربية والأمازيغية، والعمل على ترقيتها من دون إقصاء أو تهميش.

6.2. الطابع الاجتماعي

- يتوجب على الدولة النهوض بالعدالة الاجتماعية وضمان حياة كريمة ولائقة (الخدمات الصحية، التعليم، الشغل، السكن) لجميع المواطنين؛

- يتوجب على الدولة أن تضمن لجميع المواطنين حق الترقية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية؛

- يتوجب على الدولة مكافحة جميع أشكال العنف؛

- يتوجب على الدولة أن تتجند لمحاربة الآفات الاجتماعية من أمية وفقر، وانحطاط أخلاقي وانتشار للمخدرات والإجرام، الخ.

7.2. التبصر

- ينبغي أن تسيّر الدولة وفقا لرؤية إستراتيجية وسياسة متبصرة؛

- ينبغي على الدولة أن تقوم بترقية سياسة تنمية مستدامة وأن تسهر على حسن

إلى مراكز الاقتراع مضمونة للجميع، وسبيل الوصول إلى الوسائل الضرورية للقيام بالحملة الانتخابية منصفًا، وعملية فرز الأصوات شفافة ومفتوحة للجميع، ومعاملة الحكومة والشرطة والجيش وجهاز العدالة للأحزاب والمرشحين والمقترعين، منصفة وغير قسرية؛

- اللجوء إلى العنف أو القوة للاحتفاظ بالحكم أو الوصول إليه أمر مرفوض وليس مسموحًا به مطلقًا؛

- يتم التناوب السياسي في إطار التعددية الحزبية باحترام ثوابت الأمة المنصوص عليها في الدستور الذي يختاره الشعب بحرية.

3.2. السيادة

- لا بد أن تكون الدولة الجزائرية "دولة ذات سيادة، ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية"، وفقا لما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954؛

- يتوجب على السلطة السياسية الحفاظ على استقلال وأمن الدولة الجزائرية؛

- يتوجب على السلطة السياسية التحرر من تدخل أي قوى ضاغطة، سواء من الداخل أو الخارج أو من أي حكومة أجنبية؛

- يتوجب على السلطة السياسية الحرص على القضاء على الأشكال الخطيرة من التبعية الاقتصادية للجزائر وضمان الاستقلالية في المجالات الإستراتيجية؛

- يجب تنظيم علاقات الجزائر الخارجية وفقا لمبادئ التعاون والمعاملة بالمثل والحفاظ على المصالح المتبادلة؛

- يجب الوفاء بكافة المعاهدات ذات البعد العالمي، والتي صادقت عليها الجزائر.

4.2. الطابع المدني

- دولة الجزائر ليست "دولة بوليسية" ولا "دولة لاهوتية"، ولا "دولة علمانية"؛

- ينبغي أن يكون الجيش ومصالح الأمن تابعين فعلا للسلطة السياسية وخاضعين لرقابة البرلمان؛

- ينبغي أن يتقيد الجيش بمهامه التي يحددها الدستور والمتمثلة في الحفاظ على سلامة

استغلال الموارد الطبيعية وجميع مصادر الطاقة وتسييرها العقلاني، وعلى حماية البيئة؛

10.2. الشفافية

• ينبغي أن تشجع الدولة على إنشاء قوى توازن مستقلة وذات مصداقية وتضمن على وجه الخصوص حرية الصحافة؛

• ينبغي أن تضمن الدولة التوازن والتكامل فيما يتعلق بالعمليات الإنمائية الجهوية.

8.2. المشاركة

• ينبغي أن تضع الدولة تشريعات وآليات وهيئات لمراقبة الرشوة ومكافحتها؛

• ينبغي أن تعمل الدولة على تأسيس لا مركزية السلطات وتشجيع المشاركة المباشرة للمواطنين عن طريق تخويل المجالس المحلية (البلدية، الدائرة، الولاية) مزيدا من السلطات، وكذلك من خلال الاستشارات الشعبية؛

• ينبغي أن تضمن الدولة الشفافية في النشاطات الاقتصادية والمالية؛

• ينبغي على الدولة ألا تعيق حق التجمع، ويجب أن لا يخضع تأسيس الجمعيات والنقابات والأحزاب إلى إذن مسبق من الإدارة، بل يكفي مجرد الإعلان عنها؛

• من واجب الدولة إنشاء مؤسسة لمراقبة حسابات الدولة ذاتها، وكذلك حسابات المؤسسات العمومية؛

• ينبغي أن تقوم الدولة بترقية المشاركة الفعلية للمجتمع في إنجاز المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

• ينبغي أن تسهر الدولة على احترام القيم الأخلاقية وترقيتها ومحاربة جميع أشكال الفساد، ومنها الرشوة.

11.2. المساءلة

• على جميع مستويات الدولة، تكون السلطة المنتخبة ملزمة بالمساءلة أمام الشعب؛

9.2. الفعالية

• ينبغي أن تسهر الدولة على عملية الإصلاح المستمر للإدارة والتخفيف من حدة العوائق البيروقراطية؛

• من صلاحيات الشعب معاقبة الحكام، وإذا اقتضى الأمر إزاحتهم، عن طريق الآليات الشرعية المناسبة؛

• ينبغي أن تسهر الدولة على خفض حجم الإنفاق في تسيير الشؤون العمومية، مع مراعاة الضرورات الاجتماعية؛

• ينبغي على الدولة أن تعزز من الدور الأساسي للمجالس المنتخبة، وذلك أثناء ممارستها للمراقبة المالية للدولة وللمؤسسات العمومية، من خلال لجان خبراء؛

• ينبغي أن تسهر الدولة على احترام وترقية مبادئ حرية المقاول والمنافسة الحرة وعلى مبادئ العقلانية والتوازن والاستقامة في جميع النشاطات الاقتصادية والمالية؛

• ينبغي أن تقوم الدولة بترقية ثقافة التدقيق في المحاسبة عن طريق الأدوات المناسبة، مدعومة بحق الإحالة على القضاء؛

• ينبغي أن تشجع الدولة على إنشاء نظم للمراقبة والترقية من طرف الأقران مع ربط الاستحقاق بالكفاءة فحسب؛

• ينبغي أن يكون في مقدور جهاز العدالة استلام الملفات تلقائيا ومقاضاة جميع التجاوزات المسجلة بكل حرية؛

• ينبغي أن تسهر الدولة على ترقية التعليم وتحفيز روح البحث والابتكار؛

• ينبغي أن تضمن الدولة، استنادا إلى أدلة تمت مناقشتها من كل الأطراف أثناء إجراءات قانونية، حجز الثروات والأموال المكتسبة بطرق غير شرعية وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين، وإن تعذر ذلك دفعها للخزينة العامة، واسترجاع الثروات الوطنية المهربة للخارج.

• ينبغي أن تدعو الدولة إلى التعاون الخارجي للتكوين واكتساب المعارف والمهارات؛

• ينبغي أن تضمن الدولة التعايش المنسجم بين القطاعات العمومية والخاصة والمشاركة للاقتصاد.